جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق

دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة)

The Impact of Efficiency and Effectiveness of Financial Control on Rationalize Expenditure

Case study (Aqaba Special Economic Zone Authority)

إعداد

ساجدة أحمد عاطف حرارة

إشراف

الدكتور إسماعيل أحمرو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية إدارة الاعمال

جامعة الشرق الاوسط

آب 2016

التفويض

أنا ساجدة أحمد عاطف حرارة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: ساجدة أحمد عاطف حرارة

التاريخ:2016/8/10

التوقيع:

ج

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة و عنوانها أثر كفاءة و فاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة)، وأجيزت بتاريخ2016/8/10

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١ .الدكتور ماجد قباجة	مناقش خارجي	
٢ .الدكتور خالد جعارات	مناقش داخلي	
٣ .الدكتور إسماعيل أحمرو	المشرف	

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى والـــــديّ - حفظـــهمـا الله -

إلى زوجي الكريم رعاه الله

و إلى أخـواتي و إخـوتي

الشكر و التقدير

الشكر لله عز وجل الذي أنار لي الدرب وفتح لي أبواب العلم وأمدني بالصبر والإرادة.

والشكر لأستاذي الدكتور إسماعيل أحمرو على توجيهاته ومساعدته لي ونصحه السديد.

والشكر والإمتنان لكل من ساعدني وقدم لي العون والمساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام رسالة الماجستير.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

ملخص الدراسة

أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق

دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة)

إعداد

ساجدة أحمد عاطف حرارة

بإشراف

الدكتور إسماعيل أحمرو

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، واتبعت في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي.

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الشؤون المالية والرقابية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة والبالغ عددهم (58) موظفاً، أما عينة الدراسة فتتمثل في كافة أفراد مجتمع الدراسة وتم توزيع (58) إستبانة أُسترد منها (51) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي وتمثل ما نسبته (87,9%) من عينة الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، وأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد نقص في تأهيل العاملين في الرقابة المالية بالشهادات المهنية ونقص في إستخدام الوسائل الرقابية الحديثة وإنخفاض دور الرقابة المالية في ترشيد إستخدام الموارد البشرية في السلطة.

وقد أوصت الدراسة بعقد دورات تساعد في تحسين كفاءة الأشخاص العاملين في الشؤون المالية في السلطة، وأوصت برفد وحدة الرقابة المالية بالكادر المتخصص في التدقيق والرقابة المالية والحث على تطبيق أساليب وأدوات محاسبية ورقابية علمية حديثة تساعد على تخفيض النفقات ورفع الكفاءة والفاعلية.

الكلمات المفتاحية : الرقابة المالية، كفاءة الرقابة المالية، فاعلية الرقابة المالية، ترشيد الإنفاق، سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

ABSTRACT

The Impact of Efficiency and Effectiveness of Financial Control on Rationalize Expenditure

Case study (Aqaba Special Economic Zone Authority)

By Sajeda Ahmed Atef Hararah

Under the supervision of

Dr. Ismail Ahmaro

This study aimed to demonstrate The Impact of Efficiency and Effectiveness of Financial Control on Rationalize Expenditure (Aqaba Special Economic Zone Authority)(ASEZA).

The study population consisted of (58) employees working in accounting and internal auditing units in ASEZA. The study sample included all the (58) employees. To achieve the objectives of the study, The case study, Analytical descriptive method are used in addition to multi-simple regression analysis to test the hypotheses of the study. The study found that there is a significant impact of Efficiency and Effectiveness of Financial Control on Rationalize Expenditure (Aqaba Special Economic Zone Authority), It found that there is a shortage in qualifications of employees who work in the financial control unit, shortage in use modern financial techniques and tools, Low level impact on rationalize human resource in ASEZA.

The study recommended that training courses are required to enhance qualifications of employees who work in accounting and auditing , employees specialized members in financial control duties , modern accounting and auditing tools and techniques should be used.

Key words: Financial Control, Efficiency of Financial Control, Effectivenss of Financial Control, Retionlaize Expenditure, Aqaba Special Economic Zone Authority (ASEZA).

الفصل الأول

خلفية الدراسة و أهميتها

1-1 المقدمة

إهتمت العديد من دول العالم بتطوير الدور الرقابي للإدارة العليا من خلال أجهزة الرقابة لديها لما لها من فوائد عديدة من أهمها المحافظة على المال العام وضمان سلامة النشاط المالي والإداري والتأكد من إلتزام الجهات الخاضعة لرقابتها بالأنظمة والقوانين واللوائح والتعليمات السائدة ومتابعة الأعمال وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الإنحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب.

كما يتم العمل على حماية الأموال العامة بطريقة فعالة في إطار مؤسسي يعتمد على القوانين التى تعطيها حق القيام بأداء أعمالها الرقابية بكل إستقلالية، وكذلك تعمل على التعاون بين أجهزتها الرقابية وتبادل الخبرات فيما بينها وتنمية قدرات أجهزتها الرقابية .(كلاب ، 2006، ص6)

تعتبر الرقابة المالية في الأردن بمثابة صمام الأمان الذي ينبه الإدارة العليا في الدوائر والمؤسسات الحكومية الى حدوث الأخطاء والإسراف وأي شكل من اشكال التلاعب بالمال العام وتبين هذه الرقابة أي إنحرافات تؤثر على الفعالية في الأداء العام في هذه الدوائر والمؤسسات .

تعتبر سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة إحدى المؤسسات العامه الأردنية المستقله مالياً وإدارياً، وتمارس الرقابة المالية فيها على مستوى المؤسسة نفسها بشكل ذاتي وتمارس على مستوى ديوان المحاسبة بصفته ممثلاً للسلطة التشريعية في الرقابة على الوحدات الحكومية، ويقدم ديوان

المحاسبة تقريراً سنوياً يعرض فيه نتائج الأعمال الرقابية التي يقوم بها على الوحدات الحكومية جميعها (احمرو،2016).

إشتملت التقارير السنوية لديوان المحاسبة على ملاحظات كثيرة عن نتائج التدقيق والرقابة الخارجية التي قام بها الديوان على سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وشملت الملاحظات جوانب تتعلق بالنفقات والإيرادات والأنشطة المالية والإدارية الأخرى في السلطة، ويبين المطلب (2-1-9) في الفصل الثاني ملخصاً لما ورد في التقارير السنوية للأعوام 2011-2014، وقد كوّنت هذه الملاحظات لدى الباحثة فكرة شاملة بأن مجموعة من عناصر الرقابة الداخلية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تحتاج إلى دراسة .

1-2 مشكلة الدراسة و أسئلتها:

إنحصرت مشكلة الدراسة في تحديد أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، ويتم التعبير عنها بالأسئلة التالية :

1 – ما أثر كفاءة الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة ؟

2 – ما أثر فاعلية الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة ؟

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الانفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وذلك من خلال :

1 – بيان أثر كفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

2 – بيان أثر فاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

3 – تقديم توصيات من شأنها الإرتقاء بكفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

1-4 أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة حول ترشيد الإنفاق .

كما تكمن أهمية الدراسة بإفادتها للأطراف ذات العلاقة بالأداء المالي في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، سواء أكانت جهات حكومية تنفيذية أو تشريعية وتخدم بشكل خاص سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من خلال بيان الجوانب الرقابية التي تحتاج إلى الإهتمام فيما يتعلق بترشيد الإنفاق.

1-5 فرضيات الدراسة:

تجيب فرضيات الدراسة على الأسئلة المطروحة في مشكلة الدراسة، وقد تم صياغة الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الاولى :

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة .

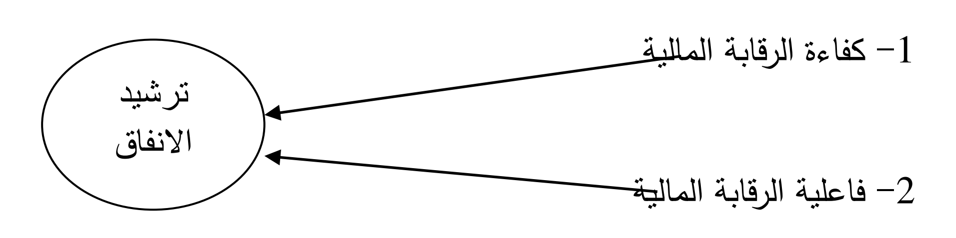
الفرضية الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الانفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة .

1-6 متغيرات الدراسة:

تتحدد متغيرات الدراسة بالشكل (1-1) التالي :

المتغيرات المستقلة		المتغير التابع



إعداد الباحثة		الشكل رقم (1-1)

1-7 حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أخذ رأي العاملين في الشؤون المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، واقتصرت على بحث ملاحظات ديوان المحاسبة للسنوات 2011-2014 .

1-8 محددات الدراسة:

تمثلت محددات الدراسة في ندرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الأمور المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة غير تلك الصادرة عن ديوان المحاسبة.

1-9 مصطلحات الدراسة:

الكفاءة : القدرة على الأداء بطريقة صحيحة، وهو إنجاز النتائج المحدودة بأقل استخدام للموارد لذا فالكفاءة تقيس العلاقة بين المدخلات والمخرجات.(الطعمة ، عبد القادر ، 2007)

الفاعلية : تنطوي على إختيار الأهداف الصحيحة ، وتحقيقها بأقل تكلفة ممكنة، أو تحسين إستغلال الموارد المتاحة لتحقيق أفضل النتائج.(عبد الحليم ، 2007)

الرقابة : هي عملية مستمرة متجددة يتم من خلال التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بهدف التقويم والتصحيح.(الرفاعي وآخرون ، 2013)

الرقابة المالية :وهي ذلك الجزء من الأنشطة الرقابية التي تعني بالإجراءات والسياسات المالية والمحاسبية إضافية إلى المستندات والسجلات والتقارير المالية، التي تضمن من خلالها المؤسسة

المحافظة على أصولها وأموالها، وتوفر تأكيد معقول من صحة البيانات والتقارير المالية.(كلاب، 2006)

الإنفاق : هي جميع المبالغ المخصصة لمواجهة الإلتزامات المتحققة بموجب التشريعات المعمول بها. (الرفاعي وآخرون ،2013)

ترشيد الإنفاق :إختيار أمثل للنفقة العامة، يحدد بدقة وفق منهج موضوعي ويهدف إلى بيان قدرة الوسائل الفنية على تحديد قيمة العائد في المجالات العامة، وهو يعني التركيز الأولي على بعض القطاعات، وبعض المشكلات الكبيرة ذات الأولوية، وإعداد استراتيجية على المدى المتوسط لإختيار النفقة الرشيدة. (يوسف ، 2009)

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-1-1المقدمة

ترجع نشأة الرقابة إلى نشأة الدولة وملكيتها للمال العام وإدارته بالنيابة عن الشعب وقد إتسع نشاط الإدارة وازداد حجم المال العام مع تطور وظيفة الدولة من المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وإقامة العدل إلى التدخل في مختلف نواحي النشاط الإقتصادي، وتعتبر الرقابة ركناً من أركان التنظيم والتخطيط في الدولة الحديثة. (الرفاعي وآخرون ، 2013)

ولقد ساعد على تطور الرقابة المالية تطور الدولة وإنتقالها من الدولة الحامية إلى الدولة المتدخلة، وتطور السلطات وإنقسامها إلى قضائية وتشريعية وتنفيذية، وكان للكوارث والأزمات التي مرت بها الدول دوراً في دفع المجتمعات إلى تطوير أجهزة الرقابة المالية من أجل المحافظة عليها وتوظيفها من أجل تجاوز الأزمات. (العقاد، 2010)

وترى الباحثة أن الرقابة تعني العمل على تحقيق أهداف معينة تسعى الوحدة على إنجازها وتحديد العمل المطلوب أداؤه وتنفيذه في الموعد المحدد، ولا تكون الرقابة بعد التنفيذ فقد تتم أثناء التنفيذ وذلك للتأكد من أن ما يتم مطابق لما هو مطلوب.

2-1-2 مفهوم الرقابة والرقابة المالية

- تعرف الرقابة بأنها الإشراف والفحص والمراجعة من جانب جهة لها هذا الحق للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وللتأكد من حسن إستخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها، ومن أن الموارد تحصل طبقا للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها، والتأكد من مدى تحقيق المشروع لأهدافه بكفاءة بغرض المحافظة على الأموال العامة والتأكد من سلامة تحديد نتائج الأعمال والمراكز المالية وتحسين معدلات الأداء وللكشف عن المخالفات والإنحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها وإقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا .(مسعد وآخرون 2009،)

- كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل المتبعة للتأكد من أن تنفيذ العمليات المالية يتم وفقاً للخطط والأهداف الموضوعة لذلك بدون أخطاء أو مخالفات. (الإدارة العامة لتطوير وتصميم البرامج "المملكة العربية السعودية "، 2013)

- أما الرقابة المالية فهي منهج علمي شامل يتطلب التكامل والإندماج بين المفاهيم القانونية والإقتصادية والمالية والمحاسبية والإدارية وهي حزمة من الرقابات المتعددة التي تمارس في وقت واحد بهدف التأكد من صحة وسلامة التصرفات المالية من كافة النواحي بغية المحافظة على الأموال العامة ورفع كفاءة إستخدامها وتحقيق أعلى درجة من الفعالية في النتائج المرجوة من إنفاق المال العام أو تحصيله.(موقع ديوان المحاسبة:

http://www.audit-bureau.gov.jo/ar/pages/default.aspx)

وترى الباحثة أن الرقابة المالية : هي مجموعة من الإجراءات والعمليات اللازمة لتتحقق من الحفاظ على المال العام وحمايته من السرقة والاختلاس، والتأكد أن الأعمال تسير وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات المقررة، وأن العلميات المالية تم تنفيذها وفقا للخطط المطلوبة والأهداف الموضوعة .

2-1-3 أنواع الرقابة (أحمرو ، 2003،240-251) :

تمارس الرقابة على المال العام في الأردن على ثلاثة مستويات وهي :

المستوى الأول: الرقابة الخارجية:

وهي الرقابة التي يتولاها ديوان المحاسبة، والتي هي رقابة خارجية تشريعيه لكون الديوان يعد وكيلا للسلطة التشريعية في مراقبة السلطة التنفيذية، ويرفع ديوان المحاسبة تقاريره إلى مجلس النواب، وتتمثل الرقابة التي يقوم بها الديوان بالأنواع الآتية :

1- الرقابة المالية :

وتشمل :

أ . الرقابة المحاسبية :

للتأكد من سلامة الوضع المالي للوحدة الحكومية من خلال الكشوفات المالية ونتائج النشاطات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويتم التدقيق على المعاملات المالية ، وسلامة تحقق وتحصيل الإيرادات وصرف النفقات وقيودها.

ب. الرقابة القانونية :

للتأكد من توافق إجراءات الوحدة الحكومية مع التشريعات المالية ذات العلاقة .

ج. رقابة الأداء :

حيث يتم تقويم أداء الوحدات الحكومية والتأكد من سلامة وحسن تنفيذ الخطط والبرامج ومتابعة تقدم العمل في المشاريع.

المستوى الثاني: الرقابة الداخلية :

وهي رقابة السلطة التنفيذية على وحداتها ويمكن تقسيمها الى قسمين :

أ . الرقابة التي تتولاها وزارة المالية عملاً بالمواد 48-51 من النظام المالي رقم (3) لسنة 1994.

ب . الرقابة التي تتولاها دائرة الموازنة العامة عملاً بمواد قانون تنظيم الميزانية العامة رقم (39) لسنة 1962.

المستوى الثالث: الرقابة الذاتية :

وفيها تتولى كل وحدة حكومية مسؤولية المحافظة على موجوداتها استناداً إلى قانونها الأساسي و تشريعاتها المالية الخاصة بها.

2-1-4أنواع الرقابة من حيث دور الدولة في عملية الرقابة (الكفراوي،2013،28-31)

1- الرقابة التنفيذية: وهي الرقابة التي تقوم بها أجهزه حكومية أيا كان نوعها بغرض التأكد من حسن إستخدام المال العام وتتمثل في الرقابة المستندية ورقابة الأداء الداخلية والخارجية.

2- الرقابة التشريعية: وهذا النوع من الرقابة تتولاها الهيئه التشريعية بما لها من سلطه في الرقابة على مالية الدوله والإشراف على الإداره.

3- الرقابة الشعبية: وهي الرقابة التي يباشرها أفراد الشعب عن طريق تنظيماتهم التي قد توجد في بعض الدول بالإضافه إلى رقابة السلطة التشريعية المنتخبة منهم.

2-1-5 أهداف الرقابة (مسعد ، وآخرون ،2009، 247):

1. التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المالية من قبل الموظفين.
2. المحافظة على الأموال العامة.
3. ضمان سلامة إعداد تقديرات الموازنة.

2-1-6 أهداف الرقابة المالية (السحيمات، 2009، 110):

تهدف الرقابة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها :

1- حماية أصول المنشأة من السرقة والإختلاس والتلاعب وسوء الإستخدام والإهمال.

2- التأكد من صحة ودقة وسلامة البيانات المحاسبية والتقارير والقوائم المالية، لإمكان الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات.

3- التأكد من أن الأعمال تسير وفق الأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات المقررة وأنها تؤدى بأفضل الطرق.

4- الكشف عن ميزات وإبداعات أفراد المنظمة لمكافأتهم وتحفيزهم والتأكد من الحقوق والمزايا المقررة لهم مع ضمان المساواة للجميع أما القانون.

5- التأكد من إرتباط أفراد المنشأة أداء و ولاء مع المصلحة العامة للمنشأة.

ترى الباحثة أن الرقابة المالية تعد إحدى أهم الوظائف في العمل الإداري إذ يستطيع بواسطتها المسؤولون الإداريون التحقق من مدى تنفيذ الأهداف الموضوعة للمنظمة, أي أنها وظيفة تمكن

من مراجعة العمل الذي يتم تأديته, وكذلك إظهار أسباب التقصير في العمل وكيفية معالجة ذلك لمنع تكرار حدوث مثل هذه القصور والإنحرافات مرة أُخرى.

2-1-7 مراحل عملية الرقابة

تمر عملية الرقابة بثلاث مراحل اساسية : (السحيمات ،2009، 114)

1 – وضع معايير الأداء:

يتم وضع معايير الأداء لمقارنة شيء بشيء آخر في ضوء أهداف المنظمة والنتائج التي تريد تحقيقها. فالمعايير تمثل نقاطا مرجعية تستعمل أساساً لمقارنة الإنجاز الفعلي.

2 – قياس الأداء طبقا للمعايير الموضوعة:

وفيها يتم تحديد مدى تطابق الإنجاز الفعلي مع المعيار، وتتباين كفاءة قياس الاداء وفقا لطبيعة الأعمال .

3 – إتخاذ القرارات بتصحيح الإنحرافات وتدعيم الإيجابيات:

إذا ما إتضح أن الأداء لا يطابق المعايير الموضوعة، يعني وجود مشكلة أو إنحراف ويستدعي ذلك إتخاذ إجراء تصحيحي مناسب. قد تكون الإنحرافات سلبية فتتخذ القرارات بتعديل الأهداف والخطط وإعادة توزيع الأعمال، وقد تكون الإنحرافات إيجابية، أي بمعنى أن يكون الأداء الفعلي أعلى من الأداء المخطط .

2-1-9 **أساليب و وسائل الرقابة** (الكفراوي ، 2013 ، 78-81)

1 – الملاحظه والمشاهده: ويستخدم هذا الأسلوب عن طريق مراقبة الوحدات وملاحظتها أثناء القيام بالعمل, وتتم بواسطة الرؤساء والمشرفين في مستويات الإداره المختلفة بهدف تصحيح مايقع من أخطاء فور وقوعها.

2 – المراجعه والفحص والتفتيش: ويعني فحص الحسابات والدفاتر والمستندات بحيث يستطيع المُراجع الإقتناع بسلامة المركز المالي وصحة حسابات النتيجة أو عدم سلامتها.

3 – الحوافز والجزاءات: تقرر الحوافز للجهود الممتازه وللعامل الكفوء وتوقع الجزاءات على العامل المخالف والمهمل.

4 – النظم والتعليمات واللوائح: من أهم وسائل الرقابة وضع النظم والقواعد المالية التي تحددها القوانين واللوائح والتعليمات المعتمده وهي من أهم الأدوات التي تقوم عليها عملية الرقابة حيث يتعين الإلتزام بها ويعتبر الخروج عليها مخالفه مالية تستوجب المساءلة.

2-1-9 سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة

تأسست سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة سنة 2001، لإدارة وتنظيم منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة التي أُنشأت بقانون (32) لسنة 2000. ولسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة مجلس مفوضين يرأسه رئيس مجلس المفوضين، وتقوم بتعزيز الإستثمارات في منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، وتحسين مستوى الإقتصادي والإجتماعي للمجتمع المحلي.(موقع سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة)

وتعد سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة مقصد إستثماري وسياحي عالمي حقق الإرتقاء بالمستوى المعيشي والإزدهار والرفاهية للمجتمع ضمن إطار من التنمية المستدامة والشاملة، وتعتبر المنطقة مركز عالمي للأعمال والترفيه، وبفضل سياسات تنموية خلقت البيئة الإستثمارية المنافسة حيث تقدم المنطقة العديد من الفرص الذهبية للمستثمرين لكونها منطقة مخفضة الضرائب ومعفاة من الجمارك. (موقع سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة)، وتهدف سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة إلى:

1- تنظيم مشروعات المنطقة والإقليم في المجالات المختلفة وتنفيذها مباشرة أو بواسطة الغير.

2- تحسين المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع المحلي.

3- زيادة فرص العمل للأردنيين والتنسيق والتعاون مع الجهات المستثمرة في المنطقة والإقليم لتدريب.

4- الأيدي العاملة الأردنية وتأهيلها ورفع كفاءتها وإعطاء الأولوية لها في العمل.

5- حماية البيئة في المنطقة والإقليم.

6- تشجيع المؤسسات المسجلة على القيام بالبحث والتطوير ودعمه.

7- الحماية الصحية للمجتمع في المنطقة بضمان توفير غذاء ودواء آمن صحياً ذو جودة عالية.

ويتكون الهيكل التنظيمي للسلطة من (25) مديرية و(4) وحدات ومكاتب تعمل ضمن (5) قطاعات إستراتيجية هي قطاع التنمية الإقتصادية وقطاع التنمية الإجتماعية وقطاع البنية التحتية وقطاع البيئة وقطاع التطوير المؤسسي بحيث تضم هذه القطاعات (123) برنامج ومشروع رئيسي

تستفيد منها جميع فئات المجتمع المحلي على مستوى العقبة وعلى مستوى المملكة وعلى مستوى المستثمرين والسياح والموظفين، وتبلغ نسبة الإنفاق على مشاريع وبرامج البنية التحتية ما يقارب 37% من موازنة السلطة .(سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة :www.wikipedia.org)

بلغ إجمالي تقديرات إيرادات ونفقات سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة للأعوام 2011-2014 كما في الجدول (2-1): (دائرة الموازنة العامة، قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية 2013، 462-497)

جدول (2-1)إجمالي تقديرات إيرادات ونفقات سلطة منطقة العقبة الإقتصاية الإقتصاية الخاصة

	2011 دينار	2012 دينار	2013 دينار	2014 دينار
مجموع الإيرادات	53767950	55766000	57293000	57519000
مجموع النفقات الجارية	25301000	26057000	24998000	28526000
مجموع النفقات الرأسمالية	22178224	26481000	2238800	22919000
إجمالي النفقات	47479224	52538000	47236800	51545000

تمت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة (المطلب 1-1) إلى أن تقارير ديوان المحاسبة للسنوات (2011-2014) اشتملت على ملاحظات عن نتائج التدقيق التي قام بها الديوان على الشؤون المالية في السلطة.

وفيما يلي عرضاً ملخصاً للمخالفات التي وردت ضمن تقارير ديوان المحاسبة:

(أ) مخالفات وردت في التقرير السنوي التاسع والخمسون لعام 2011 لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ص1009-1045):

1- حركة السيارات: لدى تدقيق سجل حركة السيارات لسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين قيام السلطة بتخصيص سيارة الى محامي السلطة خلافا للبند الأول من بلاغ رئيس الوزراء رقم (832) والمتعلق بإجراءات وضبط الإنفاق الحكومي.

2- الاعمال الترابية لمجرى قناة الأمطار: لدى متابعة أعمال العطاء تبين تنفيذ الأعمال الترابية لمجرى القناة ولم يرافقه حفر القناة مع إعداد الجسور اللازمة عن طريق العقبة- وادي عربة لتمرير القناة من خلالها ولم يتم لغاية تاريخه التنسيق لإنجاز هذه الأعمال.

3- بدل سكن: دفع مبالغ بدل سكن ونفقات أخرى للعاملين في منزل رئيس السلطة دون سند من القانون.

4- المكافأت: لدى تدقيق مستندات الصرف الخاصة بالمكافآت المصروفة تبين صرف مبالغ للمستشار القانوني مكافآة بدل تعديل قانون السلطة وبدل تسجيل شركة نقل العقبة دون ورد سند قانوني لصرف المبالغ.

5- أثمان مياه وكهرباء والتبرعات: لدى تدقيق مستندات الصرف المتعلقة بأثمان المياه والكهرباء والتبرعات في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين صرف مبالغ بدل أثمان مياه وكهرباء لمنازل مفوضين خلافا لقرار مجلس الوزراء رقم (2580).

6- سلفة منزل رئيس السلطة: لدى تدقيق حساب السلف تبين قيام سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة بصرف سلفة بإسم منزل رئيس السلطة السابق بالرغم من هدم المنزل وإقامته في فندق.

7- إستخدام السيارات الحكومية: إتخذ مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة القرار رقم (164/1) والمتضمن السماح للمدراء بإستخدام السيارات المخصصة لهم أثناء وخارج ساعات العمل الرسمي وحسب مقتضيات العمل والإحتياجات الشخصية خلافا للبند الأول من قرار مجلس الوزراء والمتضمن عدم جواز إستخدام السيارات الحكومية إلا للأعمال الرسمية.

8- فقدان وصولات مالية: قرر مفوض شؤون الإيرادات والجمارك في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تشكيل لجنة تدقيق وتحقيق بخصوص فقدان (20) مجلد وصولات مالية من مركز جمرك بواخر العقبة.

9- الفحص المفاجئ على مستودعات السلطة: لدى إجراء الفحص الفجائي على مستودعات السلطة تبين وجود مواد راكدة بكميات كبيرة تزيد عن الإحتياجات السنوية للسلطة.

(ب) مخالفات وردت في التقرير السنوي الحادي والستون لعام 2012 لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ص715-772):

1- وجود مخالفات الإجازات بدون راتب: لم يتم الحصول على موافقة رسمية على هذه الإجازات خلافاً للمادة (17).

2- سيارات السلطة: تبين وجود عدد من السيارات المصروفة إلى عدد من الموظفين العاملين في مديرية جمارك المنطقة سابقاً والتي تم دمجها مع دائرة الجمارك الأُردنية بموجب قرار مجلس الوزراء.

3- فروقات الرواتب: تبين أن الفروقات المصروفة لسائقي أحدى الشركات المحال عليها عطاء نظافة المدينة التي تم الإستناد عليها حيث يعتبروا عمالاً و ليسوا موظفين و تنطبق عليهم أحكام قانون العمل الأردني فلإن الفروقات التي قامت السلطة بدفعها مبالغ مالية ديناراً لم يكن لها سنداً قانوني.

4- مديرية الجمارك: تبين من خلال إجراء تدقيق على حساب إيرادات مديرية الجمارك والمراكز التابعة لها تبين وجود فرق بين المبالغ المقبوضة والمبالغ المودعة ووجود نقص في مبالغ أخرى.

5- الاعمال التكميلية لإنارة طريق مشروع حي الكرامة: تبين من خلال إجراء التدقيق اللازم على الأعمال التكميلية بأنه تم تعديل المواصفات الواردة في جدول كميات العطاء لأعمدة الكهرباء دون الأخذ بعين الإعتبار فرق السعر نتيجة التعديل لصالح السلطة.

6- الأراضي المباعة: تبين لدى التدقيق متابعة إتفاقية بيع رقم (2005/321) الموقعة ما بين السلطة و إحدى الشركات بأنه تم بيع قطع أراضي ولم يتم إبراز موافقة مجلس الوزراء على عملية البيع.

7- تذاكر الملكية الأردنية: تبين لدى إجراء التدقيق على حساب الملكية الأردنية قيام السلطة بصرف قيمة تذاكر سفر الى المفوضين ومدراء الجهات الأمنية درجة رجال الأعمال مخالفا لأحكام المادة (11) من تعليمات الإنتقال والسفر.

8- ضبط الإنفاق: لدى متابعة ضبط الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين قيام السلطة بدفع مبالغ بدل إيجارات عن بعض الدوائر والجهات الخاصة على حساب التبرعات وصرف أثمان المياه والكهرباء للمفوضين وعلما بأنه لا يوجد قرار لمجلس الوزراء.

9- عطاءات الدراسات والتصاميم: لدى متابعة عطاءات خدمات الدراسات والتصاميم لمشاريع السلطة المختلفة تبين طرح العديد من العطاءات ولم يتم تنفيذها لغاية تاريخه.

10- عطاءات اللوزام والأشغال: لدى مشاركة ديوان المحاسبة في لجنة عطاءات اللوازم والأشغال في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تحفظ ديوان المحاسبة على إحالة العطاء رقم (2012/7) المتعلق بتنفيذ اعمال البنية التحتية في منطقة الشامية حي ملقان وذلك لأنه تم الإعلان عن دعوة العطاء بالصحف المحلية, وفتح العروض الفنية من قبل لجنة اللوازم والأشغال.

11- مستندات الصرف: تبين لدى تدقيق عينة من مستندات الصرف في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة أنه تم تكليف عدد من المقاولين والموردين لتنفيذ أعمال دون طرح عطاءات خلافا لأحكام المادة (5) من نظام اللوازم والأشغال للسلطة.

(ج) مخالفات وردت في التقرير السنوي الثاني والستون لعام 2013 لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ص1059-1126) :

1- اجور العمل الإضافي: تبين من خلال تدقيق عينة من كشوفات صرف أجور العمل الإضافي في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة عدم الحصول على موافقة مجلس الوزراء على صرف بدل في السلطة.

2- صرف مكافأة مالية والتبرع بقيمة الرديات لمتقاعدي السلطة: تبين من خلال تدقيق عينة من مستندات الصرف في السلطة أن مجلس مفوضي السلطة وافق على صرف مكافآت مالية تعادل ضعف راتب آخر الشهر الذي يتقاضاه المفوضون المتقاعدون وذلك خلافا لأحكام مادة (34) من نظام الموظفين للسلطة.

3- بدلات اجار / شركة مناجم الفوسفات: تبين لدى دراسة محضر الإجتماع بين كل من سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة وشركة مناجم الفوسفات أن سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تقوم بإعادة بدلات الإيجار الى شركة مناجم الفوسفات المدفوعة.

4- صيانة مبنى الشرطة السياحية: لدى مشاركة ديوان المحاسبة في لجنة الإستلام الأولي لأعمال التكليف والخاص بصيانة مبنى الشرطة السياحية تبين أن سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة قامت بصيانة مبنى الشرطة السياحية دون وجود تقرير من اللجنة الفنية واخذ موافقة مسبقة من مجلس الوزراء كونه دعم للجهات الرسمية.

5- تنفيذ فيلم ثلاثي الأبعاد: لدى مشاركة ديوان المحاسبة في لجنة اللوازم والأشغال في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تم عرض موضوع المطالبات المالية المتعلقة بالدفعة الصادرة لإحدى المؤسسات مقابل الخدمات الفنية الإشرافية على مشروع تنفيذ فلم ثلاثي الأبعاد والذي تم طرحه بالتعاون والمشاركة مع شركة تطوير العقبة ولدى دراسة الموضوع تبين أنه لم يتم إبراز مستندات الصرف التي تم بموجبها دفع مطالبات المؤسسة لحصر المبالغ التي تم صرفها لهم.

6- المكافأت المصروفة خلال فترة الإعتصام: لدى تدقيق قرارات مجلس المفوضين المتعلق بمنح مكافآت وحوافز لموظفي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أثناء فترة الإعتصام تبين قيام السلطة بصرف مبالغ كمكافآت وحوافز للموظفين وأنه لم يتم اصدار تعليمات للمكافآت والحوافز لموظفي السلطة من قبل مجلس المفوضين.

7- احتفالات السلطة: تبين من خلال تدقيق مستندات الصرف في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة صرف مبالغ لإقامة إحتفالات فنية في عيد الأضحى المبارك بموجب قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وقد تبين عدم الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة على قرار مجلس المفوضين.

8- تدقيق حسابات سلطة منطقة العقبة: لدى تدقيق حسابات سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين وجود كميات منفذة لم يصدر بها اوامر تغييرية خاصة بإنشاء مبنى السلطة الجديد وصرف مبالغ لإقامة برامج ترفيهية خلال عطلتي عيد الفطر والأضحى خلافا لبلاغ رئيس الوزراء الأفخم.

9- الموافقة على اعادة العمال المفصولين: لدى دراسة القرار رقم (525) الصادر عن مجلس مفوضية سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين قيام مجلس المفوضين بالموافقة على إعادة عمال المياومة المفصولين وجاء ذلك مخالفاً للرأي القانوني المقدم من المستشار القانوني للسلطة المتضمن عدم جواز إعادة العمال المفصولين للعمل لدى السلطة حيث أصبح قرار الفصل نهائياً.

10- المتدربون: لدى دراسة موضوع المتدربون في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين قبول السلطة بعدد من المتدربين على حساب المكافآت خلافاً لقرار مجلس الوزراء.

11- المنح الدراسية لابناء الموظفين: لدى تدقيق مستندات الصرف تبين قيام السلطة بتقديم منح دراسية لعدد من أبناء موظفيها بموجب قرارات مجلس المفوضين وذلك خلافاً للبند رقم (2) من قرار مجلس الوزراء.

(د) مخالفات وردت في التقرير السنوي الثالث والستون لعام 2014 لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ص801-832):

1- لجان إستلام عطاءات السلطة: لدى مشاركة ديوان المحاسبة في لجان الإستلام لبعض عطاءات السلطة تبين انه يتم إستخدام المواد الموردة قبل إستلامها وإدخالها في قيود وسجلات المستودعات بموجب مستندات إدخال منظمة حسب الأصول خلافا للبند رقم (26) من نظام اللوازم والأشغال للسلطة.

2- العمل لدى جهات أخرى خلال أوقات الدوام الرسمي: تبين من خلال تدقيق عينة من كشوفات الدوام قيام بعض موظفي السلطة بالعمل في مجال التدريس في الجامعة الأردنية فرع العقبة أثناء الدوام الرسمي وذلك خلافاً للمادتين (19، 20) من نظام موظفي السلطة.

3- المستشارون غير المتفرغين: لدى إجراء التدقيق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تبين قيام رئيس السلطة بتكليف عدد من الأشخاص بمهام مستشار غير متفرغ بموافقة مجلس المفوضين مقابل مكافأة شهرية ولم يتم تحديد المهام المطلوبة منهم والمدة الزمنية لتكليفهم خلافاً لأحكام المادة (11) من نظام التنظيم الاداري للسلطة.

4- حسابات السلطة: أنه تم تجزئة مشتريات اللوازم وخدمات نظافة خلافاً لأحكام المادة (14) من نظام اللوازم والأشغال للسلطة.

5- الحملة التسويقية للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية: لدى تدقيق مستندات الصرف الخاصة بنفقات الحملة التسويقية التي نظمتها السلطة وشركة تطوير العقبة في الولايات المتحدة الامريكية بمشاركة القطاع الخاص تبين بأنه لم يتم ابراز موافقة رئيس الوزراء على تنظيم الحملة التسويقية والحصول على الموافقات اللازمة على سفر الوفد لأمريكا خلافا لأحكام نظام الإنتقال والسفر.

6- صرف دعم نقدي: قامت سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (549) بصرف مبالغ مالية كدعم نقدي لكل من محافظ العقبة والحكام الإداريين في المحافظة وذلك خلافا لقرار مجلس الوزراء رقم (1541).

وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة وجهة نظر العاملين في الشؤون المالية في السلطة حول أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

2-2 الدراسات السابقة

1. دراسة عثمان (2003) ،" بعنوان تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الاردن ":

هدفت الدراسة إلى تقييم دور ديوان المحاسبة الأُردني في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الأٌردن، حيث أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي والدراسة الميدانية من خلال أداة قياس خاصة بالدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها إقتناع الإدارة العليا في الديوان برقابة الأداء وتوفير مستلزمات الرقابة على أداء المؤسسات العامة وضرورة توفر التشريعات النافذة لتمكين الديوان من القيام بمهامه وأن يتبع الديوان الأساليب الحديثة في ممارسة رقابته على الأداء وبكوادر مؤهلة وقادرة على القيام بهذه المهمة وضرورة تعاون المؤسسات العامة مع ديوان المحاسبة لإتمام عملية الرقابة على ادائها، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها ضرورة تكثيف الدورات التدريبية لتنمية قدرات مدققي ديوان المحاسبة حول رقابة الأداء والإستمرار بإستخدام معايير الكفاءة والإنتاجية والفاعلية كمعايير للحكم على الأداء وأن تكون ممارسة الرقابة بشكل دوري ومنتظم تقدم من خلالها تقارير لمتخذي القرار في المؤسسات العامة.

2. دراسة ابو دلبوح (2005) ، "أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير أجهزة الرقابة المالية في الأردن على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة والتعريف بأهمية أجهزة الرقابة المالية في رقابة الأداء المالي على المؤسسات

العامة المستقلة، وقياس مدى ضرورة وجود جهاز رقابي فعال في الأردن للقيام بمسؤولياته وضرورة القيام بهذه المهام بالطرق التي تكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

اعتمدت الدراسة لجمع البيانات إستبانة وزعت على عينة عشوائية من العاملين في الأقسام المالية ووحدات الرقابة الداخلية للمؤسسات العامة المستقلة والقائمين بالرقابة على تلك المؤسسات لدى جهات الرقابة المالية الحكومية.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر للتشريعات ولتأهيل الكوادر الوظيفية على الأداء المالي في الأقسام المالية للمؤسسات العامة المستقلة، وأن فاعلية الرقابة المالية تؤثر ايجابياً على مدى قدرة المؤسسات المالية في تقليل الانحرافات للنفقات الفعلية عن المقدرة في الموازنة وتحقيق ترشيد في الإنفاق، كما وجدت الدراسة أن مستوى الرقابة المالية الخارجية يؤثر و بنفس الإتجاه على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة مقاساً بالإلتزام بالأنظمة والمخرجات المحاسبية الملائمة، بالإضافة إلى أن الأداء المالي في المؤسسات العامة المستقلة يتأثر وبنفس الإتجاه بمستوى الرقابة المالية الخارجية المنوطة بالجهات الحكومية .

3. دراسة الدوسري ، (2011) ، بعنوان "تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت"

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. واستخدمت مقاييس النزعة المركزية مثل الوسط الحسابي والإنحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية وذلك لوصف أراء عينة الدراسة وقد تم إختبار تحليل التباين الاحادي،

وذلك لإختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة تعزى إلى الخصائص الديموغرافية للمدققين الذين شملتهم عينة الدراسة .

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للدعم الذي تقدمه الإدارة العليا بديوان المحاسبة، وللتشريعات النافذة والمطبقة بديوان المحاسبة، وللأدوات والأساليب العلمية التي يستخدمها مدققو الديوان والكفاءات الإدارية والدورات التدريبية في مجال الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت.

وأوصت الدراسة على ضرورة توفر وتفعيل الأنظمة واللوائح والتعليمات اللازمة لتنظيم عملية الرقابة على أداء المؤسسات العامة، وضرورة إهتمام الإدارة العليا بديوان المحاسبة بتقصي أحدث أساليب الرقابة على الأداء والإهتمام بتنظيم دورات تدريبية وبأساليب حديثة للمدققين الذين يتولون مهمة التدقيق على أعمال المؤسسة .

4. دراسة فراونة ، (2011) ، "تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية" (دراسة تطبيقية)

هدفت الدراسة إلى تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية.

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على مقارنة مواد قانون ديوان الرقابة مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة خاصة إعلان مكسيكو (2007) وميثاق فيينا(2004) بالإضافة إلى تصميم إستبيان

وزع على العاملين في دوائر الجامعات الأكثر إحتكاكا بمفتشي ديوان الرقابة وهي (دوائر الشؤون المالية و الشؤون الإدارية واللوازم والمشتريات ودوائر الرقابة الداخلية).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن بعض مواد قانون ديوان الرقابة المالية والادارية تخالف المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وخاصة إعلان مكسيكو مما يضعف الدور الرقابي لديوان الرقابة في الرقابة على أداء الجهات الخاضعة لرقابته من ضمنها الجامعات مثل عدم منح ديوان الرقابة الإستقلال المالي والإداري، وإهتمام ديوان الرقابة ببعض الأدوار التي ينبغي القيام بها وفق قانون ديوان الرقابة وضعف الإهتمام ببعض الأدوار الأخرى التي يجب القيام بها وفق قانون ديوان الرقابة وأرجعت الدراسة ذلك إلى ضعف تأهيل وتدريب موظفي ديوان الرقابة للقيام بهذه الأدوار بشكل كافي، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور ديوان المحاسبة في بعض الجوانب التي أظهرت الدراسة ضعفاً في أدائه وإعداد كوادر مؤهلة للديوان، بالإضافة إلى إلتزام الهيئات الرقابية على الجامعات الفلسطينية بمعايير التدقيق الحكومي الفلسطيني الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.

5. دراسة خالد ، و حتاملة ، (2012) ، بعنوان "الدور الرقابي لديوان المحاسبة و فاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في الجامعات الرسمية الأُردنية وتألفت العينة من مدققي ديوان المحاسبة، موظفي الدائرة المالية وعددهم (224) موظفاً، واعتمدت

الدراسة المنهج التحليلي، حيث توصلت إلى عدم تحسن نوعية التقارير التي يقدمها الديوان، وتشكل رقابة الديوان رقابة وقائية بدرجة متوسطة، وإنخفاض الإستجابة للتوصيات التي يقدمها الديوان للجهات الخاضعة لرقابته، وتزايد كل من المخرجات الرقابية والوفورات المالية، ولم يكن لنمط الرقابة وهيكلة ومعايير العمل الرقابي ثأثيرا معنوي ذو دلالة احصائية على الفاعلية .

وقد أوصت الدراسة ضرورة قيام ديوان المحاسبة بالتوجه نحو ممارسة الرقابة المسبقة في الجامعات الرسمية وضرورة تفعيل أنظمة المساءلة القانونية وفق أسس شفافة ونزيهة وموضوعية ووفق أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستخدام المعايير الرقابية وحرص ديوان المحاسبة على زيادة أعداد المدققين في الجامعات الرسمية.

6. دراسة العرموطي ، (2013) ، بعنوان " مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأت الصغيرة و متوسطة الحجم "

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأُردن لأنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية بالإضافة إلى التعرف على مكونات نظام الرقابة الداخلية وقياس مدى تأثير كل منها على هذه المنشآت, كما هدفت الدراسة إلى البحث في المعوقات التي قد تحد من تطبيق هذه الأنظمة.

ولتحقيق هذا الغرض تم تصميم إستبانة وقد تم توزيعها على عينة الدراسة, ولتحليل أسئلة الدراسة قام الباحث بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

لقد أظهرت النتائج أن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأُردن تطبق إلى حد ما أنظمة الرقابة الداخلية بفاعلية وكذلك أظهرت أن هذه المنشآت تواجه إلى حد ما معوقات تحد من مقدرتها على تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الفاعلة.

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها أن تقوم الجهات الرقابية والتشريعية بتطوير وزيادة التشريعات والقوانين التي من شأنها أن تزيد من إلتزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة .

7. دراسة (Nan , Jian , yan ,2007) ، بعنوان " Audit committee quality , auditor independence and internal control weaknesses"

هدفت الدراسة إلى التعرف على جودة أداء لجنة التدقيق وإستقلالية المدقق، والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية بعد تطبيق قانون Sarbans – Oxley فالشركات يمكن أن تصنف على أن رقابتها الداخلية ضعيفة إذا وجد في لجان التدقيق خبراء ماليين أقل كفاءة، وإذا كان المدققون أكثر إستقلالا، بالإضافة إلى ذلك فالشركات والمؤسسات التي تتبع سياسة تغيير المدقق الحديث تبدو ذات رقابة داخلية أكثر ضعفا .

2-3 ما تمتاز به هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في كونها تتناول أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية في ترشيد الإنفاق، كما اختصت الدراسة بسلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، حيث إستخدمت

الباحثة أُسلوب الإستبانة للحصول على المعلومات من سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وهي جوانب لم تتطرق إليها الدراسات السابقة التي أطلعت عليها الباحثة.

"الفصل الثالث "

منهجية الدراسة (الطريقة و الإجراءات)

3-1 منهج الدراسة:

تم إعداد هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الحصول على البيانات التي تم جمعها من المصادر التالية :

1- الشؤون المالية والرقابية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من خلال إستبانة الدراسة.

2- المعلومات التي تم الحصول عليها من المكتبات من كتب ومجلات علمية والدراسات والبحوث العربية والأجنبية، إضافة الى المعلومات المتوفرة على مواقع الإنترنت، وذلك لتشكل الأدب النظري للدراسة.

3-2 مجتمع الدراسة و عينتها:

أ.مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة من المحاسبين والمدققين والمسؤليين عن المحاسبة والرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة والبالغ عددهم (58) محاسب ومدقق ومراقب مالي ومدير ورئيس قسم.

ب.عينة الدراسة :

تم إختيار عينة ممثلة لكامل مجتمع الدراسة تكونت من المحاسبين والعاملين في جهاز الرقابة الذين يقومون بالتدقيق والرقابة في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وعددهم 47 محاسباً

و11مراقباً. وبلغ عدد الإستبانات المعادة والصالحة للتحليل (51) إستبانة أي ما نسبته (87,9%) من مجموع الإستبانات الموزعة.

ولم تشمل العينة على أي من مدققي ديوان المحاسبة نظراً لأن ملاحظات ديوان المحاسبة التي وردت في الفصل الأول من هذه الدراسة تعبر (برأي الباحثة) عن رأي الديوان في الرقابة المالية في السلطة.

3-3 أداة الدراسة:

صممت الإستبانة كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتكونت الإستبانة من قسمين:

- خصص الأول للعوامل الديموغرافية للمستجيبين من خلال (5) متغيرات هي المؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والتخصص الأكاديمي والوظيفة والشهادة المهنية.

- خصص الثاني لأسئلة ومتغيرات الدراسة واشتمل على محورين:

المحور الأول: وتشمل الفقرات الخاصة بكفاءة الرقابة المالية ومجموعها (15) فقرة.

المحور الثاني: وتشمل الفقرات الخاصة بفاعلية الرقابة المالية ومجموعها(17) فقرة.

وتم في الإستبانة إستخدام مقياس ليكرت الخماسي الرتب، حيث تم منح الدرجات (5،4،3،2،1) ابتداءا بالبدائل (موافق بشدة ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة) على الترتيب.

3-4 تحكيم أداة الدراسة:

تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على المشرف وعلى مجموعة من المحكمين من ذوي الإختصاص في مجال المحاسبة والإحصاء.

3-5 إختبارات صدق أداة الدراسة:

1- إختبار الثبات: قامت الباحثة بإستخدام إختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس للأستبانة وتفسر ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات، فإن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المعامل هي (60%) فأكثر، أما إذا كانت أقل فتعتبر المصداقية ضعيفة، وتتراوح قيمة ألفا بين صفر وواحد صحيح. (عز عبد الفتاح ،2008).

2- إختبار الفرضيات: تم إستخدام التحليل الإحصائي للبيانات التي إنبثقت عن أسئلة الإستبانة بإستخدام البرنامج الإحصائية spss، الذي يعرف بالرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، حيث تم إستخدام الإحصاء الوصفي لوصف مجتمع الدراسة وعينتها وتحديد خصائصها بالإعتماد على الأساليب الإحصائية المستخدمة.

3- إختبار Klomogorov-Smirnov (K-S):

يستخدم هذا الإختبار لمعرفة ما إذا كان توزيع قيم متغير ما موزعة طبيعياً (أي وفقاً للتوزيع الطبيعي "توزيع غوس ").

4- مقاييس النزعة المركزية: (التشتت والإنحراف المعياري والمتوسطات)

تخدم مقاييس النزعة المركزية في تحديد موقع النقطة التي تتمحور حولها كافة القيم (النجار نبيل، 2007)، أي أنها تتجه نحو قيمة معينة في المركز أو تقترب منه، وذلك حسب المقياس المدروس، لتعطي دلالة معينة عن مجتمع ما، من خلال بيانات العينة المحسوبة منه (باسم غدير، 2003)، وقد تم إستخدام الوسط الحسابي ونسبته كأحد هذه المقاييس .

وتم إستخدام الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة على الإستبانة لإختبار فرضيات الدراسة، وتم إعتماد قيمته3 وفقاً لمقياس Likert الخماسي، و الذي يعادل ما نسبته 60% (1+2+3+4+5)/5=3 ، إذ تقارن الأوساط الحسابية لكل فقرة مع هذا الوسط من أجل قبول أو رفض الفرضية .

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي و إختبار الفرضيات

4-1المقدمة

يبين الجدول (4-1) عدد ونسبة الإستبانات الموزعة والمستردة والإستبانات التي تم تحليلها في هذه الدراسة.

جدول رقم (4-1)

الإستبانات الموزعة و المستردة

عينة الدراسة	الإجمـــالي العاملون في المحاسبة والرقابة المالية في السلطة	
	العدد	**النسبة % من الموزعة**
الاستبانات الموزعة	58	%100
الاستبانات المستردة	53	%91,4
الاستبانات غير المستردة	5	%6,8
الاستبانات غير الصالحة للتحليل	2	%3,4
الاستبانات الخاضعة للتحليل	51	%87,9

إعداد الباحثة

يتضح من الجدول (4-1) أن نسبة الإستبانات المستردة بلغت 91,4%، ونسبة الإستبانات الخاضعة للتحليل بلغت 87,9%. وترى الباحثة أن هذه النسبة مقبولة للتحليل وتفي بغرض الدراسة.

2-4 وصف خصائص عينة الدراسة

تبين الجداول (4-2) حتى (4-6) وصفاً لخصائص عينة الدراسة و كما يلي :

1- المؤهل العلمي :

يبين الجدول (4-2) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، ومنه يتضح أن 82% من العينة جامعيون، وهذا يعني أن المستجيبين مؤهلون في مجال المحاسبة والرقابة تأهيلاً ملائماً لغرض عرض رأي عينة الدراسة.

جدول رقم (4-2)

المؤهل العلمي

البيان	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فاقل	9	%17,6
بكالوريوس	36	%70,6
ماجستير	6	%11,8
الإجمالي	51	%100

إعداد الباحثة

2- عدد سنوات الخبرة

يبين الجدول (4-3) توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة، ومنه يتضح أن غالبية أفراد العينة (67%من العينة) لهم خبرة تتجاوز 10سنوات، وأن خبرات (84%) من العينة تتجاوز 5 سنوات وهذا يؤكد أن عينة الدراسة لها الخبرة العملية في المحاسبة والرقابة المالية، تمكنهم من تقديم رأي مقبول لأغراض الدراسة.

جدول رقم (4-3)

عدد سنوات الخبرة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فاقل	8	%15,7
من 6 إلى 10 سنوات	9	%17,6
من 11 إلى 15 سنه	21	%41,2
16 سنة فأكثر	13	%25,5
الإجمـــــالي	51	%100

إعداد الباحثة

ولعله من الملاحظ أن عدداً من المستجيبين لهم خبرات عملية في المحاسبة والرقابة المالية يزيد عمرها عن عمر سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وهذا يؤشر أن السلطة إستقطبت موظفين لهم خبرات سابقة في المحاسبة والرقابة المالية وإستفادت من خبراتهم السابقة .

3- التخصص العلمي

يبين الجدول (4-4) توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي، ومنه يتضح أن ما نسبته 88% من العينة متخصصون في المحاسبة والمالية في حين أن 12% الباقية متخصصون في الإقتصاد وإدارة الأعمال، وبذلك ترى الباحثة أنه لا يوجد تخصصات لدى عينة الدراسة بعيدة عن موضوع الدراسة وهذا يؤكد ثقة الباحثة في نتائج التحليل التي حصلت عليها من الإستبانات التي تم تحليلها.

جدول رقم (4-4)

التخصص الأكاديمي

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%84,3	43	محاسبة
%3,9	2	مالية
%2	1	اقتصاد
%9,8	5	ادارة اعمال
%100	51	الإجمالي

إعداد الباحثة

4- الوظيفة

يبين الجدول (4-5) توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة التي يشغلها المستجيبون ومنها نجد أن أكثر من 45% من العينة كانوا محاسبين وأن 14% من العينة كانوا من العاملين في التدقيق (الرقابة الداخلية) وأن 18% من العينة كانوا في وظائف إشرافية (مدير، رئيس قسم، مراقب) في المحاسبة والرقابة المالية، في حين كان 14% من العينة من العاملين في مجال التدقيق الضريبي، وبذلك يظهر التنوع والشمولية في وظائف العينة لدرجة تكفي لأغراض هذه الدراسة برأي الباحثة.

جدول رقم (4-5)

الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
مدير مالي/ تدقيق	4	%7,8
مدقق داخلي	7	%13,7
محاسب	28	%55
رئيس قسم	4	%7,8
محاسب/ مدقق ضريبي	7	%13,7
مراقب مالي	1	%2
الإجمالي	51	%100

إعداد الباحثة

5- الشهادات المهنية

يبين الجدول (4-6) توزيع أفراد العينة حسب الشهادات المهنية لديهم، ومنه يتضح أن ما يقارب 10% من أفراد العينة مؤهلون بشهادات مهنية متخصصة، بمعنى أن (5) من العاملين في المحاسبة والرقابة المالية في السلطة يحملون شهادات مهنية متخصصة في المحاسبة القانونية والتحليل المالي والتدقيق الداخلي ويؤشر ذلك إلى أن عدد المؤهلين بالشهادات المهنية في الرقابة المالية والتدقيق الداخلي في السلطة قليل برأي الباحثة.

الجدول رقم (4-6)

الشهادات المهنية

النسبة المئوية	التكرار	البيان
%2	1	*CIA
%3,9	2	*CFA
%3,9	2	*JCPA
%90,2	46	لا يوجد
%100	51	الإجمالي

إعداد الباحثة

4-3 المعالجات الإحصائية

4-3-1 تحديد درجة أهمية فقرات الإستبانة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها إعتمدت الباحثة على مقياس ليكرت الخماسي Five Likert Scale لتحديد درجة أهمية كل فقرة من فقرات الإستبانة و ذلك كما يلي :

$$\text{مدى التطبيق} = \frac{\text{العلامة القصوى} - \text{العلامة الدنيا}}{3}$$

$$= \frac{1-5}{3} = 1.33$$

وبناءاً على ذلك تكون الأهمية النسبية كما يوضحها الجدول رقم (4-7)

جدول رقم (4-7)

الأهمية النسبية

الوسط الحسابي	**مستوى كفاءة وفاعلية الرقابة المالية**
1-2,33	منخفض
2,34-3,67	متوسط
3,68-5	مرتفع

إعداد الباحثة

4-3-2 إختبار التوزيع الطبيعي

تم إستخدام إختبار (Klomogorov-Smirnov) لدراسة مدى إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي، إذ تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة المعنوية (Level of Significance) أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0,05)، ويوضح الجدول رقم (4-8) نتيجة هذا الإختبار:

الجدول رقم (4-8)

إختبار K-S حول إتباع بيانات الدلالة للتوزيع الطبيعي

متغيرات الدراسة	**عدد افراد العينة**	**قيمة(z) المحسوبة**	**قيمة مستوى المعنوية**	**دلالة الفروق عن التوزيع الطبيعي**	**النتيجة**
كفاءة الرقابة المالية (المتغير المستقل)	51	1,434	0,073	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي
فعالية الرقابة المالية (المتغير المستقل)	51	1,326	0,204	لا توجد فروق دالة	يتبع التوزيع الطبيعي

إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول (4-8) أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة 0,05 ، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق دالة إحصائيا في توزيع قيم كل من المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنه يمكن إستخدام لإختبارات البارامترية (اللامعلمية) عليها.

4-3-3 إختبار درجة المصداقية و الثبات

للتحقق من ثبات ومصداقية البيانات الواردة في الإستبانة المصممة، والذي على ضوئه يتحدد رفض أو قبول الإستبانة فقد تم إستخدام معامل كرونباخ ألفا، وكما سبق الذكر فإن قيمة معامل ألفا تتراوح بين (0-1) وأن الحد الأدنى المقبول إحصائياً لمعامل الثبات هو (60%) في مثل هذا النوع من الدراسات، وكلما اقتربت قيمة كرونباخ ألفا من الواحد كلما كانت درجة الثبات والإتساق الداخلي للإجابات أكبر، وعندها تكون مصداقية الإستبانة جيدة، ويمكن تعميم النتائج.

ويبين الجدول رقم (4-9) نتائج هذا الإختبار لفقرات متغيرات الدراسة كل على حدا، وللمتغيرات ككل:

الجدول رقم (4-9)

نتائج إختبار معامل ألفا كرونباخ للتحقق من درجة مصداقية

وثبات البيانات الواردة في الإستبانة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	النتيجة
كفاءة الرقابة المالية(المتغير المستقل)	15	%75,8	مقبولة
فاعلية الرقابة المالية(المتغير المستقل)	17	%84,4	مقبولة
العوامل مجتمعة للمتغيرات المستقلة	32	%86,4	مقبولة

إعداد الباحثة

يتبين من الجدول (4-9) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لإجابات أفراد العينة على فقرات الإستبانة لكل جزء على حدا، والخاص بكل فرضية من فرضيات الدراسة، كان أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا وهو (60%)، كما أن قيمة المعامل أيضاً لجميع فقرات الإستبانة كان أكبر من (60%) ويدل ذلك على وجود درجة كبيرة من المصداقية في الإجابات، وأن هناك إتساق داخلي أيضاً بين فقرات الإستبانة، ولذا فقد إعتمدت هذه الإستبانة كمصدر أولي لبيانات الدراسة الميدانية.

4-4 نتائج التحليل الإحصائي

فيما يلي عرض المؤشرات الإحصائية لإجابات عينة الدراسة لكل متغيرات الدراسة والأهمية النسبية وإختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها.

4-4-1 محور كفاءة الرقابة المالية

يبين الجدول (4-10) وصف محور كفاءة الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وفق آراء المستجيبين، حيث يلاحظ أن الوسط الحسابي للمتغير كفاءة الرقابة المالية بلغ (4,3137) من مساحة المقياس الكلية وإنحراف معياري مقداره (0,44677)، وهذا يشير إلى أن كفاءة الرقابة المالية مرتفعة مقارنة بالوسط المعياري والبالغ (3) وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى أن سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة تأخذ بعين الإعتبار العوامل المحيطة عند ترشيد الإنفاق.

الجدول رقم(4-10)

وصف كفاءة الرقابة المالية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
كفاءة الرقابة المالية	4,3137	0,44677	مرتفع

ويبين الجدول (4-11) رأي العينة على مستوى كل فقرة من فقرات محور كفاءة الرقابة المالية.

الجدول رقم (4-11)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الأولى والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة"

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يتوافر لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية ادارة مستقلة للرقابة المالية.	4,1569	0,67446	مرتفع
2	يتوافر لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخبرة والكفاءة العالية.	3,7451	0,65858	مرتفع
3	يقوم قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية.	3,7255	0,63493	مرتفع
4	تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام برامج محوسبة في تسجيل كافة العمليات لديها.	4,3529	0,68771	مرتفع
5	تتقصى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أحدث أساليب الرقابة.	3,8824	0,73884	مرتفع
6	تساهم عملية الرقابة المالية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية	3,6471	0,77003	متوسط

	للسلطة .			
7	تساعد الرقابة المالية في عملية تطوير و تغيير اعمال السلطة .	38431	0,80926	مرتفع
8	تساعد الرقابة المالية على رفع كفاءة اداء العامليين في السلطة .	4,1765	0,76696	مرتفع
9	تساعد الرقابة المالية في عملية ترشيد انفاق سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	4,1569	1,04638	مرتفع
10	تساعد الرقابة المالية في تخفيض تكاليف سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	4,1961	0,93850	مرتفع
11	يرتكز عمل الرقابة المالية على الاسس و القواعد المالية و المحاسبية الموضوعه لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	3,8627	0,89487	مرتفع
12	تعمل وحدة الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإستقلالية تامة من مراقبة جميع الاجراءات المالية و المحاسبية في السلطة و مراقبة الشؤون المالية .	3,8235	0,93179	مرتفع
13	تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة باعداد قوائم مالية تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4,1373	0,72165	مرتفع
14	تتبع الادارة العليا لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية سياسات تسهم في تفعيل الرقابة المالية.	4,1176	0,76543	مرتفع
15	توجد دقة في تفويض العمليات والانشطة لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.	4,4706	0,78366	مرتفع
	المجموع	4,3137	0,44677	مرتفع

ومن الجدول (4-11) نجد أن مستوى جميع الفقرات كان (مرتفعاً) بإستثناء الفقرة (6) حيث كان المستوى (متوسط)، ويعني ذلك أن المستجيبين يرون أن كفاءة الرقابة المالية لها أثر مرتفع في تحقيق ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

كما نجد أن هناك تفاوتاً في المستوى المرتفع بين الفقرات، إذ حققت الفقرة (15) أعلى مستوى والفقرة (3) أدنى مستوى مرتفع حيث تشير الفقرات إلى وجود نقص في الكفاءات (الفقرة 2) ونقص في إستخدام وسائل رقابية حديثة(الفقرة 3،5) مع وجود محدودية لتأثير الرقابة المالية في عملية تطوير الأعمال في السلطة (الفقرة7) وتشير أيضاً إلى إنخفاض مساهمة الرقابة المالية في إتخاذ القرارات في السلطة(الفقرة6).

وتلتقي هذه الملاحظات مع ما سبق ذكره حول إنخفاض نسبة المؤهلين بالشهادات المهنية من العاملين في مجال الرقابة المالية في السلطة.

ويبن الجدول(4−12) تحليل رأي فئة العاملين في وحدة الرقابة المالية في السلطة حول فقرات كفاءة الرقابة المالية وأثرها على ترشيد الإنفاق.

الجدول رقم (4−12)

تحليل آراء العاملين في وحدة الرقابة المالية حسب الفرضية الأولى والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف المعياري	المستوى
1	يتوافر لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية ادارة مستقلة للرقابة المالية.	4,4444	0,72648	مرتفع
2	يتوافر لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخبرة والكفاءة العالية.	3,4444	0,50725	متوسط
3	يقوم قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية.	3,6667	0,70711	متوسط
4	تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام برامج محوسبة في تسجيل كافة العمليات لديها.	4,1111	0,92796	مرتفع
5	تتقصى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أحدث أساليب الرقابة.	4,0000	0,86603	مرتفع
6	تساهم عملية الرقابة المالية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية للسلطة .	3,5556	0,72648	متوسط
7	تساعد الرقابة المالية في عملية تطوير و تغيير اعمال السلطة .	4,1111	0,60093	مرتفع
8	تساعد الرقابة المالية على رفع كفاءة اداء العامليين في السلطة .	4,4444	0,52705	مرتفع
9	تساعد الرقابة المالية في عملية ترشيد انفاق سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	4,4444	1,13039	مرتفع
10	تساعد الرقابة المالية في تخفيض تكاليف سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	4,4444	0,88192	مرتفع
11	يرتكز عمل الرقابة المالية على الاسس و القواعد المالية و المحاسبية الموضوعه لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .	4.0000	1,11803	مرتفع
12	تعمل وحدة الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإستقلالية تامة من مراقبة جميع الاجراءات المالية و المحاسبية في السلطة و مراقبة الشؤون المالية .	3,7778	1,09291	مرتفع
13	تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة باعداد قوائم مالية تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4,2222	0,83333	مرتفع

14	تتبع الادارة العليا لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية سياسات تسهم في تفعيل الرقابة المالية.	4,3333	1,00000	مرتفع
15	توجد دقة في تفويض العمليات والأنشطة لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.	4,6667	0,70711	مرتفع
	المجموع	4,5556	0,5270	مرتفع

إعداد الباحثة

ومن الجدول (4–12) يتضح وجود بعض التفاوت بين آراء العاملين في وحدة الرقابة المالية في السلطة وآراء جميع أفراد العينة (الجدول 4–11) وكما يلي:

1– يبدو أن هناك قناعة مرتفعة لدى العاملين في وحدة الرقابة المالية أكبر مما هي لدى جميع أفراد العينة، بدليل إرتفاع المتوسط العام لجميع الفقرات من (4,3137) (في جدول 4–11) لتصبح (4,5556) (في جدول 4–12).

2– يوجد قناعة لدى العاملين في وحدة الرقابة المالية في السلطة بإستخدام أحدث أساليب الرقابة وفي دورها في عملية التطوير والإلتزام بالأسس والقواعد المحاسبية (الفقرات 5،7،11) أكثر مما هي لدى باقي العينة.

3– في الفقرة (12) يرى العاملون في وحدة الرقابة المالية أن الوحدة تعمل بإستقلالية أقل مما يراه باقي أفراد العينة.

4– أصبح عدد الفقرات ذات المستوى المتوسط (3) فقرات هي الفقرات (2،3،6) بعد أن كانت فقرة واحدة (فقرة 6 في الجدول 4–11) وهذا يدلل وجود قناعة لدى العاملين في وحدة الرقابة المالية بأن كفاءة الرقابة أقل مما هي لدى باقي أفراد العينة.

ترى الباحثة أن رأي عينة الدراسة عموماً ورأي العاملين في وحدة الرقابة الداخلية في السلطة تلتقي في أن للرقابة المالية في السلطة أثر على ترشيد الإنفاق وجود تفاوت بين الفئتين، وذلك على الرغم من وجود الملاحظات التي قدمها ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية والتي تمت الإشارة إلى بعضها في الفصل الأول من الدراسة.

4-4-2 محور فاعلية الرقابة المالية

يبين الجدول (4-13) وصف محور فاعلية الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وفق آراء المستجيبين، حيث يلاحظ أن الوسط الحسابي للمتغير فاعلية الرقابة المالية بلغ(4.0000) من مساحة المقياس الكلية وإنحرافاً معيارياً مقداره(0,50000)، وهذا يشير إلى أن فاعلية الرقابة المالية مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، الأمر الذي يشير إلى أن هناك فاعلية في ترشيد الإنفاق.

الجدول رقم (4-13)

وصف فاعلية الرقابة المالية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
فاعلية الرقابة المالية	4,0000	0,50000	مرتفع

ويبين الجدول (4-14) تحليل رأي العينة على مستوى كل فقرة من فقرات محور فاعلية الرقابة المالية .

الجدول رقم (4-14)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن أسئلة الفرضية الثانية "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة "

الرقم	الوصف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتدقيق المفاجئ على الاقسام المعنية داخل السلطة.	3,9216	0,65858	مرتفع
2	يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاتصال المباشر مع مدراء وموظفوا الاقسام المعنية داخل السلطة.	3,9804	0,76132	مرتفع
3	يقوم قسم الرقابة المالية بالطلب من الجهة المعنية داخل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للسلطة.	3,9608	0,77358	مرتفع
4	يقوم قسم الرقابة المالية بمراجعة حسابات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية وابداء الملاحظات عليها.	3,7843	0,75667	مرتفع
5	يقوم قسم الرقابة المالية بالتأكد من أن صرف النفقات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية يتم حسب التشريعات والتعليمات النافذة.	3,8627	0,77510	مرتفع
6	يمتد دور الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الى فحص النظم المحاسبية والمالية المطبقة وتقديم الاقتراحات اللازمة.	3,8431	0,80926	مرتفع
7	كفاية وفاعلية الأدوات و الضوابط الرقابية المطبقة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.	3,8627	0,89487	مرتفع
8	تساعد التشريعات التحكم بآلية صرف الإعانات و الهبات النقدية الصادرة من السلطة .	4,5098	0,67446	مرتفع

9	تلتزم سلطة منطقة العقبة الخاصة بالبلاغات و القرارت الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص ضبط و ترشيد الانفاق الحكومي .	4,3529	0,71620	مرتفع
10	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,0588	0,70461	مرتفع
11	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتشريعات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,0392	0,72002	مرتفع
12	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاجراءات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,0392	0,69169	مرتفع
13	تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الادارية (التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة) التي تتم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.	3,9020	0,75511	مرتفع
14	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث التكلفة و تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين درجة الفعالية .	3,8627	0,69339	مرتفع
15	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في كفاءة العاملين .	3,8824	0,71125	مرتفع
16	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في الاجراءات الداخلية و استعمال الموارد.	3,8627	0,69339	مرتفع
17	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث ضمان الامتثال للمعايير المطبقة في مجال المحاسبة.	4,0784	0,68828	مرتفع
	المجموع	4,0000	0,50000	مرتفع

إعداد الباحثة

ومن الجدول (4-14) نجد أن متوسط جميع الفقرات كان مرتفعاً (المتوسط العام=4) رغم أن ما مجموعه (11) فقرة كان متوسطها أقل من (4) وما مجموعه (6) فقرات كان متوسطها أكبر من (4) وهذا يدل على وجود تفاوت بين أثر الفقرات التي تشكل منها المحور.

كما نجد أن أعلى مستوى كان للفقرة (8) والتي تشير إلى قوة تأثير التشريعات في السلطة، في حين أن الفقرات الخاصة بالتطبيق وعدم الإلتزام بالتشريعات هي ذات الأثر الأقل.

و نجد أيضاً أن الفقرات (4، 5، 6) أشارت إلى إنخفاض في أثر الدور الذي يقوم به قسم الرقابة المالية عند مراجعة حسابات السلطة وإنخفاض في دوره عند التأكد من أن الصرف يتم حسب التشريعات.

كما أن الفقرات (14، 15، 16) تدلل على إنخفاض دور الرقابة المالية في ترشيد الإجراءات وترشيد إستخدام الموارد البشرية .

ويبين الجدول (4−15) تحليل رأي فئة العاملين في وحدة الرقابة المالية في السلطة حول فقرات فاعلية الرقابة المالية وأثرها على ترشيد الإنفاق .

الجدول رقم (4-15)

تحليل آراء العاملين في وحدة الرقابة المالية حسب الفرضية الثانية والتي تنص على "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة"

الرقم	الفقرة	متوسط	الانحراف المعياري	المستوى
1	يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتدقيق المفاجئ على الاقسام المعنية داخل السلطة.	4,2222	0,66667	مرتفع
2	يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاتصال المباشر مع مدراء وموظفوا الاقسام المعنية داخل السلطة.	4,2222	0,83333	مرتفع
3	يقوم قسم الرقابة المالية بالطلب من الجهة المعنية داخل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للسلطة.	4,1111	0,78174	مرتفع
4	يقوم قسم الرقابة المالية بمراجعة حسابات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية وابداء الملاحظات عليها.	4,1111	0,92796	مرتفع
5	يقوم قسم الرقابة المالية بالتأكد من أن صرف النفقات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية يتم حسب التشريعات والتعليمات النافذة.	4,1111	0,92796	مرتفع
6	يمتد دور الرقابة المالية في سلطة منطقة	4,3333	0,86603	مرتفع

	العقبة الاقتصادية الى فحص النظم المحاسبية والمالية المطبقة وتقديم الاقتراحات اللازمة.			
7	كفاية وفاعلية الأدوات و الضوابط الرقابية المطبقة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.	4,1111	1,16667	مرتفع
8	تساعد التشريعات التحكم بآلية صرف الإعانات و الهبات النقدية الصادرة من السلطة .	4,8889	0,33333	مرتفع
9	تلتزم سلطة منطقة العقبة الخاصة بالبلاغات و القرارت الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص ضبط و ترشيد الانفاق الحكومي .	4,4444	0,72648	مرتفع
10	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,4444	0,72648	مرتفع
11	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتشريعات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,2222	0,83333	مرتفع
12	تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاجراءات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.	4,3333	0,86603	مرتفع
13	تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الادارية (التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة) التي تتم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.	4,0000	0,86603	مرتفع

14	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث التكلفة و تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين درجة الفعالية .	3,8889	0,78174	مرتفع
15	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في كفاءة العاملين .	3,6667	0,70711	متوسط
16	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في الاجراءات الداخلية و استعمال الموارد.	3,7778	0,66667	مرتفع
17	يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث ضمان الامتثال للمعايير المطبقة في مجال المحاسبة.	4,0000	0,70711	مرتفع
	المجموع	4,1111	0,6009	

إعداد الباحثة

ومن الجدول (4-15) يتضح وجود بعض التفاوت بين آراء العاملين في وحدة الرقابة المالية في السلطة و آراء جميع أفراد العينة (4-14) وكما يلي:

1- إن المتوسط العام لرأي العاملين في وحدة الرقابة المالية (4,111) أعلى من المتوسط العام للعينة جميعها (4,000) مما يدل على وجود قناعة مرتفعة لدى العاملين في وحدة الرقابة المالية بأثر فاعلية الرقابة على ترشيد الإنفاق.

2- في الجدول (4-14) كان متوسط جميع الفقرات مرتفعا لدى جميع أفراد العينة، في حين أن إحدى الفقرات (الفقرة 15) جاءت (متوسط) لدى العاملين في الرقابة المالية، وهي الفقرة المتعلقة بالتدقيق على ترشيد كفاءة العاملين.

3- في الجدول (4-15) جاءت (5) فقرات أقل من المتوسط العام مقابل (11) فقرة على مستوى جميع العينة، مما يدل على وجود بعض الإختلاف بين آراء المستجيبين، بمعنى أن العاملين في الرقابة المالية في السلطة أكثر ميلاً نحو تحقق الفاعلية في الرقابة المالية من غيرهم ممن شملتهم العينة.

ترى الباحثة أن رأي عينة الدراسة عموما ورأي العاملين في وحدة الرقابة المالية الداخلية في السلطة متفقان في أن للرقابة المالية في السلطة أثر على ترشيد الإنفاق، مع وجود تفاوت بين الفئتين وذلك على الرغم من وجود الملاحظات التي قدمها ديوان المحاسبة في تقاريره السنوية والتي تمت الإشارة إلى بعضها في الفصل الأول من الدراسة.

4-5 إختبار فرضيات الدراسة

تم إستخدام إختبار One Sample Test لإختبار فرضيات الدراسة وصولاً إلى النتائج المرتبطة بهذا الإختبار وقد كانت نتائج الإختبار كالآتي:

1- إختبار الفرضية الأولى :

تختص هذه الفقرة بإختبار الفرضية الأولى للدراسة والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة". إذ تم الإعتماد على إختبار قيمة"T" المحسوبة (68,95) وذات دلالة ≤ 0,05 حيث بلغ مستوى الدلالة(0,000). وقد أظهرت النتائج التي يلخصها الجدول (4-16) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، من خلال تحقيقها قيمة "T" أكبر من قيمها

الجدولية عند درجات الحرية والمعنوية المبينة إزاء كل منها وعليه يمكن رفض فرضية البحث الأولى.

الجدول (4-16)

نتائج إختبار (T) للفرضية الأولى

الفرضية	قيمة "T"	درجات الحرية	المعنوية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية و ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة	68,95	50	0,000	رفض

إعداد الباحثة

2- إختبار الفرضية الثانية:

تختص هذه الفقرة بإختبار الفرضية الثانية للدراسة الحالية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة". إذ تم الإعتماد على إختبار قيمة "T" المحسوبة (57,13) وذات دلالة تأثير عند مستوى دلالة $\leq$ 0,05 حيث بلغ مستوى الدلالة (0,000). وقد أظهرت النتائج التي يلخصها الجدول (4-17) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة. من خلال تحقيقها قيمة "T" أكبر من قيمتها الجدولية عند درجات الحرية والمعنوية المبينة إزاء كل منها وعليه يمكن رفض فرضية البحث الثانية.

الجدول رقم (4-17)

نتائج إختبار (T) للفرضية الثانية

الفرضية	قيمة"T"	درجات الحرية	المعنوية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية و ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة	**57,13**	**50**	**0,000**	رفض

إعداد الباحثة

3- كما تم إستخدام إختبار T لعينتين مرتبطتين Paired-Samples T-Test لإيجاد قيمة الإرتباط بين مجموعتين (مجموعة الكفاءة ومجموعة الفاعلية)، حيث أن قيم ألفا يجب أن لا تزيد عن (0,05) ويبين ذلك الجدول (4-18) ومنه يتضح أن هناك ترابط ما بين الكفاءة والفاعلية الرقابة المالية عند مستوى الدلالة 0,000.

الجدول رقم (4-18)

نتائج إختبار (T) لعينتين مرتبطتين

الإختبار	قيمة "T"	درجات الحرية	المعنوية	نتيجة الإختبار
الكفاءة – الفعالية	3,789	50	0,000	يوجد ترابط

الفصل الخامس

النتائج و التوصيات

5-1 نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر كل من كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق، وبالرجوع إلى تحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضياتها توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين كفاءة الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة اللإقتصادية الخاصة.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين فاعلية الرقابة المالية وترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

3- يوجد تفاوت بين آراء العاملين في وحدة الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة وباقي العاملين في الشؤون المالية في السلطة.

4- لا يرى العاملون في الشؤون المالية في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة أي خلل في كفاءة وفاعلية الرقابة المالية بالرغم من الملاحظات التي يبديها ديوان المحاسبة في تقاريريه السنوية.

5- تعاني سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من نقص في تأهيل العاملين في الرقابة المالية بالشهادات المهنية.

6- تعاني سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من نقص في إستخدام وسائل رقابية حديثة.

7- تعاني سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من إنخفاض مساهمة الرقابة المالية في عملية تطوير الأعمال في السلطة.

8- تعاني سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة من إنخفاض مساهمة الرقابة المالية في إتخاذ القرارات في السلطة.

9- أظهرت الدراسة أنه على الرغم من قوة تأثير التشريعات في السلطة إلا أن هناك عدم إلتزام بها.

10- يوجد نقص في الدور الذي يقوم به العاملون في وحدة الرقابة المالية عند التأكد من أن الصرف يتم حسب التشريعات.

11- يوجد إنخفاض في دور الرقابة المالية في ترشيد الإجراءات وترشيد إستخدام الموارد البشرية في السلطة.

5-2 التوصيات

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة فإن الباحثة توصي بما يلي:

1- أن تقوم سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة بعقد دورات تساعد في تحسين كفاءة الأشخاص العاملين في الشؤون المالية عموماً والرقابة المالية بشكل خاص.

2- التأكيد على ضرورة الإلتزام بالأنظمة والقوانين ومعايير الجودة من أجل ترشيد الإنفاق.

3- رفد وحدة الرقابة المالية بالكادر المتخصص في التدقيق والرقابة المالية.

4- الحث على تطبيق أساليب وأدوات محاسبية ورقابية حديثة تساعد على تخفيض النفقات ورفع الكفاءة والفاعلية.

5- إشراك العاملين في المحاسبة والرقابة المالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة.

قائمة المراجع و المصادر

1- أبو دلبوح، وليد والرحاحلة، ياسين (2005)، "**أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية**".

2- الإدارة العامة لتطوير وتصميم البرامج، (2013)، " المملكة العربية السعودية" ، "**محاسبة حكومية** "

3- أحمرو، إسماعيل،(2016) ، "**إنسحاب ديوان المحاسبة من التدقيق السابق إلى التدقيق اللاحق من وجهة نظر المسؤلين الماليين في وحدات القطاع العام الأردني** "، دراسة ميدانية تحليلية، بحث مقبول للنشر، مجلة المنارة، جامعة آل البيت.

4- أحمرو، إسماعيل، (2003)، " **المحاسبة الحكومية**" ،ط1، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

5- باسم، غدير، (2003)، "**العالم الرقمي وآلية تحليل البيانات ،سلسلة الرضا للمعلومات**"

6- حماد، أكرم، (2005) ، " **الرقابة المالية في القطاع الحكومي**"، ط1، عمان: جهينة للنشر والتوزيع.

7- خالد، مرعي و الحتاملة، أريج، (2012) ، "**الدور الرقابي لديوان المحاسبة و فاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية** "، بحث

8- الخطيب، خالد والمهايني، محمد ،(2010) ، "**المحاسبة الحكومية**" ،ط2 ، عمان: دار وائل للنشر.

9- الدوسري، مبارك محمد، (2011)، "**تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت**".

10- ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي الثالث والستون لعام 2014، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

11- ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي الثاني والستون لعام 2013 ، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

12- ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي الواحد والستون لعام 2012 ، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

13- ديوان المحاسبة ، التقرير السنوي التاسع و الخمسون لعام 2011 ، سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .

14- ديوان المحاسبة ، الرابط:

http://www.audit-bureau.gov.jo/ar/pages/default.aspx

15- الرفاعي ، خليل و وشاح ، سليمان و وشاح ، محمود ،(2013)، " **مبادئ المحاسبة الحكومية**". ط1 ، عمان : دار تسنيم للنشر و التوزيع .

16- السحيمات ، ختام ، (2009) ، "**مفاهيم جديدة في علم الإدارة** " ، ط1 .

17- سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، الرابط: http://www.aqabazone.com/

18- سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة، وحدة التدقيق الداخلي، تقارير الرقابة لسنة(2011-2013)

19- الطعمه ، و اخرون ، (2007) ، " **المحاسبة الإدارية** " . ط1 ، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع .

20- عثمان (2002) ، بعنوان" **تقييم دور ديوان المحاسبة في الرقابة على أداء المؤسسات العامة في الاردن** ".

21- العرموطي ، عامر (2013) ، " **مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في المنشأت الصغيرة و متوسطة الحجم** " .

22- عز عبد الفتاح، (2008) ، "**مقدمة في الإحصاء الاستدلالي،خوارزم العلمية،جده** "، ص 536، من الانترنت بتاريخ (2013/6/22)

http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/fails/2010/02/questionaire_analyzis.pdf

23- العقاد ، نور (2010) ، **الرقابة المالية** ،دمشق (بحث)

24- فراونة ، رامي (2011) ، **تقويم وتطوير الدور الرقابي لديوان الرقابة المالية والإدارية في الرقابة على أداء الجامعات الفلسطينية** .(دراسة تطبيقية) .

25- الكفراوي ، عوف ، (2013) ، " **تطور الرقابة المالية** " ، ط1 ، مؤسسة الثقافة الجامعيه .

26- كلاب، سعيد ، (2006)، " واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي " ط2، الجامعة/ غزة.

27- مسعد ، محمد و الخطيب ، خالد و ابراهيم ، ايهاب ، (2009) ، " **المحاسبة الحكومية** "، ط1، عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

28- مظهر ، محمد " **دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية في تطوير النظام المحاسبي للدولة** " . (مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية) .

29- النجار، نبيل،(2007)، " **الإحصاء في التربية و العلوم الإنسانية مع تطبيقات برمجية**" ،حامد للنشر و التوزيع، عمان،، ص 71.

30- النظام المالي لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة . صادر بمقتضى المادة (56) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (32) سنة 2000 .

31- يوسف، (2009) مبدأترشيد النفقات العامة، الموسوعة العربية ،مجلد 449

32- دراسة :

(Zhang, Yan, Zhou, Jian, Zhou, Nan), (2007), ", audit committee quality, auditor independence and internal control weaknesses" .

ملحق رقم (1)

جـامعـة الـشــــرق الأوســـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

استبانة الدراسة

أخي / أختي المجيب .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ... وبعد ...

تشكل هذه الاستبانة جزءاً من دراسة بعنوان " **أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الأنفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الأقتصادية الخاصة)** " ، تعدها الباحثة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعه الشرق الاوسط .

أملين تعاونكم في الأجابة الدقيقة على فقراتها علماً ؛ أنها ستسخدم لأغراض البحث العلمي و تتسم بطابع السرية و الأمانة العلمية .

شاكرين لكم سلفا صدق تعاونكم و اقبلوا فائق الأحترام و التقدير

الباحثة

ساجدة أحمد حرارة

القسم الأول / العوامل الديموغرافية :

أرجو منكم التكرم بوضع إشارة (×) عند الأختيار المناسب :

1- المؤهل العلمي :

○ دبلوم فأقل ○ بكالوريس

○ ماجستير ○ دكتوراه

2- عدد سنوات الخبرة :

○ 5 سنوات فأقل ○ 6-10 سنوات

○ 11-15 سنوات ○ 16 سنة فأكثر

3- التخصص الأكاديمي :

○ محاسبة ○ مالية

○ إقتصاد ○ غير ذلك اذكره .....

4- الوظيفة :

○ مدير مالي ○ مدقق داخلي

○ محاسب ○ غير ذلك اذكره .....

5- الشهادات المهنية :

○ CIA ○ JCPA

○ CFA ○ غير ذلك أذكره ....

القسم الثاني / أسئلة و متغيرات الدراسة :

أرجو منكم التكرم بوضع علامة (×) عند الأختيار المناسب :

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين كفاءة الرقابة المالية و ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة					
1- يتوافر لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية ادارة مستقلة للرقابة المالية.					
2- يتوافر لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخبرة والكفاءة العالية.					
3- يقوم قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام وسائل حديثة وذات كفاءة عالية.					
4- تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية باستخدام برامج محوسبة في تسجيل كافة العمليات لديها.					
5- تتقصى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أحدث أساليب الرقابة.					
6- تساهم عملية الرقابة المالية في عملية اتخاذ القرارات التنفيذية و التشغيلية للسلطة .					
7- تساعد الرقابة المالية في عملية تطوير و تغيير اعمال السلطة .					
8- تساعد الرقابة المالية على رفع كفاءة اداء العامليين في السلطة .					
9- تساعد الرقابة المالية في عملية ترشيد انفاق سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .					
10- تساعد الرقابة المالية في تخفيض تكاليف سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .					

العبارة					
11- يرتكز عمل الرقابة المالية على الاسس و القواعد المالية و المحاسبية الموضوعه لسلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة .					
12- تعمل وحدة الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بإستقلالية تامة من مراقبة جميع الاجراءات المالية و المحاسبية في السلطة و مراقبة الشؤون المالية .					
13- تقوم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة باعداد قوائم مالية تتفق مع المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.					
14- تتبع الادارة العليا لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية سياسات تسهم في تفعيل الرقابة المالية.					
15- توجد دقة في تفويض العمليات والانشطة لدى موظفي قسم الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية.					

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين فاعلية الرقابة المالية و ترشيد الإنفاق في سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة					
1- يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتدقيق المفاجئ على الاقسام المعنية داخل السلطة.					
2- يقوم موظفو قسم الرقابة المالية لدى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاتصال المباشر مع مدراء وموظفوا الاقسام المعنية داخل السلطة.					
3- يقوم قسم الرقابة المالية بالطلب من الجهة المعنية داخل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المستحقة للسلطة.					
4- يقوم قسم الرقابة المالية بمراجعة حسابات سلطة منطقة العقبة الاقتصادية وابداء الملاحظات عليها.					
5- يقوم قسم الرقابة المالية بالتأكد من أن صرف النفقات في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية يتم حسب التشريعات والتعليمات النافذة.					
6- يمتد دور الرقابة المالية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الى فحص النظم المحاسبية والمالية المطبقة وتقديم الاقتراحات اللازمة.					
7- كفاية وفاعلية الأدوات و الضوابط الرقابية المطبقة في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.					
8- تساعد التشريعات التحكم بآلية صرف الإعانات و الهبات النقدية الصادرة من السلطة .					
9- تلتزم سلطة منطقة العقبة الخاصة بالبلاغات و القرارت الصادرة من رئاسة الوزراء بما يخص ضبط و ترشيد الانفاق الحكومي .					
10- تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالأنظمة والتعليمات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.					
11- تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالتشريعات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.					

12- تلتزم سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بالاجراءات التي تحكم عملها بالشؤون الادارية و المالية.					
13- تساهم الرقابة المالية في تحسين فاعلية العملية الادارية (التخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة) التي تتم في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.					
14- يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث التكلفة و تحديد الوسائل الكفيلة بتحسين درجة الفعالية .					
15- يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في كفاءة العاملين .					
16- يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث توفير وترشيد في الاجراءات الداخلية و استعمال الموارد.					
17- يهدف التدقيق لضمان مراقبة فعالة من حيث ضمان الامتثال للمعايير المطبقة في مجال المحاسبة.					

ملحق رقم (2)

قائمة اسماء محكمي الاستبانة

	اسم المحكم	التخصص	جهة العمل
1	د. علي اللايذ	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
2	د. خالد جعارات	محاسبة	جامعة الشرق الأوسط
3	د. عبد الرحيم القدومي	تمويل	جامعة الشرق الأوسط
4	د. موسى صالح	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
5	د. عمر جوابرة	محاسبة	الجامعة الاردنية
6	القعقاع الزعبي	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
7	ليث الكساسبة	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
8	محمد الشبلي	ادارة اعمال	جامعة البلقاء التطبيقية
9	احمد عمر	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية

ملحق رقم (3)

نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

Frequencies

Statistics

		المؤهل	الخبرة	تخصص	الوظيفة	مهنية
N	Valid	51	51	51	51	51
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	9	17.6	17.6	17.6
	2.00	36	70.6	70.6	88.2
	3.00	6	11.8	11.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	8	15.7	15.7	15.7
	2.00	9	17.6	17.6	33.3
	3.00	21	41.2	41.2	74.5
	4.00	13	25.5	25.5	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

تخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	43	84.3	84.3	84.3
	2.00	2	3.9	3.9	88.2
	3.00	1	2.0	2.0	90.2
	4.00	5	9.8	9.8	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	4	7.8	7.8	7.8
	2.00	7	13.7	13.7	21.6
	3.00	28	54.9	54.9	76.5
	5.00	4	7.8	7.8	84.3
	6.00	7	13.7	13.7	98.0
	7.00	1	2.0	2.0	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

مهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	CIA	1	2.0	2.0	2.0
	CFA	2	3.9	3.9	5.9
	لا شي	46	90.2	90.2	96.1
	JCPA	2	3.9	3.9	100.0
	Total	51	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00001	51	3.00	5.00	4.1569	.67446
VAR00002	51	3.00	5.00	3.7451	.65858
VAR00003	51	3.00	5.00	3.7255	.63493
VAR00004	51	3.00	5.00	4.3529	.68771
VAR00005	51	3.00	5.00	3.8824	.73884
VAR00006	51	2.00	5.00	3.6471	.77003
VAR00007	51	2.00	5.00	3.8431	.80926
VAR00008	51	3.00	5.00	4.1765	.76696
VAR00009	51	2.00	5.00	4.1569	1.04638
VAR00010	51	2.00	5.00	4.1961	.93850
VAR00011	51	2.00	5.00	3.8627	.89487
VAR00012	51	2.00	5.00	3.8235	.93179
VAR00013	51	3.00	5.00	4.1373	.72165
VAR00014	51	3.00	5.00	4.1176	.76543
VAR00015	51	3.00	5.00	4.4706	.78366
VAR00016	51	3.00	5.00	3.9216	.65858
VAR00017	51	3.00	5.00	3.9804	.76132
VAR00018	51	3.00	5.00	3.9608	.77358
VAR00019	51	2.00	5.00	3.7843	.75667
VAR00020	51	2.00	5.00	3.8627	.77510
VAR00021	51	3.00	5.00	3.8431	.80926
VAR00022	51	2.00	5.00	3.8627	.89487
VAR00023	51	3.00	5.00	4.5098	.67446
VAR00024	51	3.00	5.00	4.3529	.71620
VAR00025	51	3.00	5.00	4.0588	.70461
VAR00026	51	3.00	5.00	4.0392	.72002
VAR00027	51	3.00	5.00	4.0392	.69169
VAR00028	51	3.00	5.00	3.9020	.75511
VAR00029	51	2.00	5.00	3.8627	.69339
VAR00030	51	2.00	5.00	3.8824	.71125
VAR00031	51	2.00	5.00	3.8627	.69339
VAR00032	51	3.00	5.00	4.0784	.68828
كفاءة	51	3.50	5.00	4.3137	.44677
فعالية	51	3.00	5.00	4.0000	.50000
Valid N (listwise)	51				

T-Test

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
كفاءة	51	4.3137	.44677	.06256
فعالية	51	4.0000	.50000	.07001

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
كفاءة	68.952	50	.000	4.3137	4.1881	4.4394
فعالية	57.131	50	.000	4.0000	3.8594	4.1406

NPar Tests

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		كفاءة	فعالية
N		51	51
Normal Parameters[a,b]	Mean	4.3137	4.0000
	Std. Deviation	.44677	.50000
Most Extreme Differences	Absolute	.250	.245
	Positive	.182	.245
	Negative	-.250	-.186
Kolmogorov-Smirnov Z		1.434	1.326
Asymp. Sig. (2-tailed)		.073	.204

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

T-Test

Paired Samples Statistics

		Mean	N	Std. Deviation	Std. Error Mean
Pair 1	كفاءة	4.3137	51	.44677	.06256
	فعالية	4.0000	51	.50000	.07001

Paired Samples Correlations

		N	Correlation	Sig.
Pair 1	كفاءة & فعالية	51	.224	.114

Paired Samples Test

		Paired Differences					
					95% Confidence Interval of the Difference		
		Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Lower	Upper	t
Pair 1	كفاءة - فعالية	.3137	.59128	.08280	.1474	.4800	3.789

Paired Samples Test

		df	Sig. (2-tailed)
Pair 1	كفاءة - فعالية	50	.000

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

```
R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

  1.     VAR00001
  2.     VAR00002
  3.     VAR00003
  4.     VAR00004
  5.     VAR00005
  6.     VAR00006
  7.     VAR00007
  8.     VAR00008
  9.     VAR00009
 10.     VAR00010
 11.     VAR00011
 12.     VAR00012
 13.     VAR00013
 14.     VAR00014
 15.     VAR00015


Reliability Coefficients

N of Cases =      51.0                   N of Items = 15

Alpha =     .7578
```

Reliability

```
****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******
```

R E L I A B I L I T Y   A N A L Y S I S   -   S C A L E   (A L P H A)

```
 1.     VAR00016
 2.     VAR00017
 3.     VAR00018
 4.     VAR00019
 5.     VAR00020
 6.     VAR00021
 7.     VAR00022
 8.     VAR00023
 9.     VAR00024
10.     VAR00025
11.     VAR00026
12.     VAR00027
13.     VAR00028
14.     VAR00029
15.     VAR00030
16.     VAR00031
17.     VAR00032
```

Reliability Coefficients

N of Cases =   51.0   N of Items = 17

Alpha =   .8436

Reliability

****** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ******

نتائج قسم الرقابة

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
VAR00001	11	3.00	5.00	4.4444	.72648
VAR00002	11	3.00	4.00	3.4444	.52705
VAR00003	11	3.00	5.00	3.6667	.70711
VAR00004	11	3.00	5.00	4.1111	.92796
VAR00005	11	3.00	5.00	4.0000	.86603
VAR00006	11	3.00	5.00	3.5556	.72648
VAR00007	11	3.00	5.00	4.1111	.60093
VAR00008	11	4.00	5.00	4.4444	.52705
VAR00009	11	2.00	5.00	4.4444	1.13039
VAR00010	11	3.00	5.00	4.4444	.88192
VAR00011	11	2.00	5.00	4.0000	1.11803
VAR00012	11	2.00	5.00	3.7778	1.09291
VAR00013	11	3.00	5.00	4.2222	.83333
VAR00014	11	3.00	5.00	4.3333	1.00000
VAR00015	11	3.00	5.00	4.6667	.70711
VAR00016	11	3.00	5.00	4.2222	.66667
VAR00017	11	3.00	5.00	4.2222	.83333
VAR00018	11	3.00	5.00	4.1111	.78174
VAR00019	11	3.00	5.00	4.1111	.92796
VAR00020	11	3.00	5.00	4.1111	.92796
VAR00021	11	3.00	5.00	4.3333	.86603
VAR00022	11	2.00	5.00	4.1111	1.16667
VAR00023	11	4.00	5.00	4.8889	.33333
VAR00024	11	3.00	5.00	4.4444	.72648
VAR00025	11	3.00	5.00	4.4444	.72648
VAR00026	11	3.00	5.00	4.2222	.83333
VAR00027	11	3.00	5.00	4.3333	.86603
VAR00028	11	3.00	5.00	4.0000	.86603
VAR00029	11	3.00	5.00	3.8889	.78174
VAR00030	11	3.00	5.00	3.6667	.70711
VAR00031	11	3.00	5.00	3.7778	.66667
VAR00032	11	3.00	5.00	4.0000	.70711
كفاءة	11	3.50	5.00	4.5556	.52705
فاعلية	11	3.50	5.00	4.1111	.60093
Valid N (listwise)	11				

ملحق رقم(4)

مختصرات اللغة الانجليزية الخاصة بالدراسة

المصطلح/ المختصر	التعريف
Certified Internal Auditor (CIA)	تم تصميم هذه الشهاده من قبل معهد المدققين الداخليين لإضفاء صفة الاعتماد المهني على العاملين في مجال التدقيق الداخلي من خلال التدريب المكثف على الموضوعات ومجالات المعرفة المطلوبه للحصول على هذه الشهاده.
Certified Financial Analyst (CFA)	تعبر عن برنامج معتمد دولياً لقياس كفاءة المحللين الماليين وتكامل معارفهم وقد تم تصميم هذه الشهادة من قبل معهد المحللين الماليين ويتم منح الشهادة بعد اجتياز إختبار ثلاثي المراحل لقياس قدرة المتقدمين للإختبار على تطبيق المعارف الأساسية المتعلقة بأسس الإستثمار و إتخاذ القرار على مستوى مهني.
Jordanian Certified Public Accountant (JCPA)	يتم منح هذه الشهادة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأُردنيين وتمنح بعد إجتياز الإمتحانات المقررة في جميع مجالات المحاسبة والتشريعات ذات العلاقة بوظيفة مدقق الحسابات.